



جانب من الجلسة



القائم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

أقر تعديل قانوني مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنظيم مهنة الصيدلة

مجلس الأمة يوافق على تجنيس 4 آلاف من البدون بمدولته الثانية

محمد الخالد: نسأل الله أن يقدرنا ونستغفلاً ما تبقى من هذه السنة بالعمل على هذا القانون

حمد : المقترح يجب أن يشمل المجموعة التي عدلت أوضاعها في موضوع التجنيس

أتينا بالرأي
أن يكون رئيس
الهيئة بدرجة
وكيل مساعد
حتى لا يحدث
تعارض مع
قوانين الخدمة
المدنية



..والوزير الصانع مدلياً بملوء

وزير العدل:
حرر صون على
إدارة الخبراء
حتى نعطيها
الاستقلالية
والحصانة
للاضطلاع
بمسؤولياتها



الشيخ محمد الخالد متقدماً أثناء الجلسة

رفع الحصانة عن النائب عبد
الحميد دشتري.
ماجد موسى استغرق دفاع
صالح عاشور عن عبد الحميد
دشتري هذا الذي يثبت في الإعلام
وبيت في الدول المجاورة وصار
لناسه تتكم عن عبد الحميد
دشتري عن النائب عبد الحميد دشتري
في القضية المرفوعة من وزارة
الخارجية بناءً على شكوى
دولة البحرين

صالح عاشور بما أن النائب
عبد الحميد دشتري أرسل
رسالة وأوضحت لأخوانه في
اللجنة التشريعية، وأوضح
أن الحساب الذي يبدى
التفريحات ليس حسابه وإنما
حسابه مزور لا يمت له وارسل
إياها بنفس الرسالة إلى النائب
العام والإدارة العامة للمباحث
الجنائية ومن باب الزمة يجب
أن تدق في زيفها لأن ديننا الكبير
من القوانين.
ويوافق المجلس على هذا
الامر.

ووافق مجلس الأمة في

اللغيصم : أثمن للنواب والحكومة إقرار القانون ونطالب وزير الداخلية

أن ينفذ فوراً

عدم حضور جلسة اليوم كل
من : وزير الخارجية، وزیر
الصحة . وفارس العتيبي
بموافقة 45 عضواً من أصل
حضور 51 عضواً.
ورفع رئيس مجلس الأمة
مرزوقي على الغافم جلسة أمس
عليها.
يوسف الرزازلة: لو تأخذ
موافقة المجلس على بدء
بنود جدول أعمال المجلس.
ويفهم بذلك مجلس
الاستئناف والرسائل إلى بلدية
القدس، لأن لدينا الكثير
من القوانين.
ويوافق المجلس على هذا
الامر.

ووافق مجلس الأمة في

وجاءت نتيجة التصويت
على طلب رفع الحصانة عن
النائب دشتري في القضية
بموافقة 45 عضواً من أصل
حضور 51 عضواً.
ورفع رئيس مجلس الأمة
مرزوقي على الغافم جلسة أمس
اليوم لاستكمال
بياناته...
وأقر مجلس رفع الحصانة
النائبة من بين الخبراء على الإ
بررسوم رقم 40 لسنة 1998
بعد موافقة عليه في مداولته
ال الأولى والثانية بجماع
الاعضاء الحضور.

ووافق مجلس على تعديل المادة
(16) من القانون رقم (106)
لسنة 2013 في شأن تنظيم الخبرة الصادرة
بررسوم رقم 40 لسنة 1998
بعد موافقة عليه في مداولته
ال الأولى والثانية بجماع
الاعضاء الحضور.

وذكر تقرير لجنة الميزانيات
والحساب الختامي البرمانية أن
الهدف من المشروع ينطوي على
جعل ميزانية وحدة التحريرات
المالية الكويتية ميزانية ملحة
لتنفيذها من القيام بمهامها
باعتبارها وحدة ذات شخصية
اعتبارية مستقلة وتنتمي
باستقلال مالي واداري.
ويحدد العدد الذي يجب منحه



نواب



نواب جانبي



نواب جانبي